منظمة حقوقية تكشف صلة شركة فرنسية بقمع عمال مصريين

الأربعاء 16 يناير 2019 06:01 م

كشف تقرير لمنظمة "فرونت لاين ديفندرز" عن علاقة شركة "نافال" الفرنسية للصناعات العسكرية البحرية بمحاكمة عسكرية في مصر وانتهاك حقوق عمال مصريين، وأبرز تقرير المنظمة الحقوقية أساليب قمع سلطات الانقلاب بالقاهرة للنقابيين والمدافعين عن حقوق العمال بالبلاد.

وذكرت المنظمة الحقوقية الدولية أن موظفي الشركة الفرنسية، التي أبرمت عقدا لبناء سفن للجيش المصري، كانوا حاضرين لدى محاكمة 26 عاملا مصريا في حوض لبناء السفن بالإسكندرية أمام محكمة عسكرية لمشاركتهم في إضراب سلمي بشأن الأجور وظروف العمل عام 2016.

وقال تقرير المنظمة الحقوقية إنه مع تقدم محاكمة العمال المصريين -التي بدأت في يونيو 2016- زادت عقود الدفاع الفرنسية مع مصر من مليار يورو إلى ثلاثة مليارات يورو.

مسؤولية نافال

وقالت المنظمة إن تقريرها الذي استغرق تحضيره تسعة أشهر عن حوض بناء السفن في الإسكندرية، الذي يملكه الجيش المصري؛ بيّن أن شركة نافال -التي تملك فيها الدولة الفرنسية حصة الأغلبية- تتحمل مسؤولية واضحة بشأن احترام حقوق الإنسان في جميع عملياتها، بما في ذلك عند التشغيل عن طريق المقاولين.

وخلص تقرير المنظمة -ومقرها برلين- إلى أن النقابيين ومحامي حقوق العمال الذين ينظمون الإضرابات في مصر يواجهون التعذيب، وعمليات التسريح الجماعية من العمل، والمحاكمات في المحاكم العسكرية.

ونقلت منظمة "فرونت لاين ديفندرز" عن نشطاء شاركوا في إضرابات بحوض بناء السفن بالإسكندرية منذ ستينيات القرن الماضي، أنهم لم يشهدوا قط هذا المستوى من العنف والقمع للحريات العمالية.

زيارة ماكرون

وقالت المنظمة -في بيان لها- إن زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى مصر هذا الشهر فرصة لفرنسا للمطالبة بوضع حد لانتهاكات حقوق العمال التي ترتكبها سلطات الانقلاب.

وصرح معتز الفجيري منسق الحماية بالمنظمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمناسبة إصدار التقرير بأن زعيم الانقلاب عبد الفتاح السيسي وعصابته يحاولون ترهيب العمال ومنظماتهم والنشطاء العماليين، مضيفا أنه في الأسبوع الماضي وردت تقارير للمنظمة تتحدث عن استدعاء الأمن نشطاء يدافعون عن حقوق العمال بمصر لاستنطاقهم، وجرى تهديدهم بالاعتقال.